الأمم المتحدة

A/ES-10/744–S/2017/122

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 February 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بصفتي رئيس مجموعة سفراء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك لأنقل لكم شعور المجموعة بالفزع من آخر انتهاكات إسرائيلية ارتُكبت في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ورغم المطالب الصريحة للغاية التي صدرت عن مجلس الأمن، والتي وردت آخرها في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بوقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية، واصلت السلطة القائمة بالاحتلال هذه التدابير غير القانونية والمدمِّرة.

وإضافة إلى الإعلان عن مخططات لبناء آلاف من الوحدات السكنية الإضافية في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية الموجودة في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، قامت السلطة القائمة بالاحتلال مؤخرا بتمرير قانون أُطلِق عليه اسم ”قانون التسوية“، وذلك في محاولة أخرى لتثبيت مستوطناتها غير القانونية وما يسمى بـ ”البؤر الاستيطانية“ ولجعل الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية أكثر سهولةً وذلك في ظل إفلات تام من العقاب. ويسعى هذا القانون لإنشاء ٤ ٠٠٠ وحدة استيطان إسرائيلية إضافية في فلسطين المحتلة فضلا عن آلاف الوحدات الاستيطانية التي أُقيمت بصورة غير قانونية والتي نقلت إليها السلطةُ القائمة بالاحتلال أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي بصورة غير قانونية.

170217 150217 17-02104 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتشدد منظمة التعاون الإسلامي على أن القانون المذكور آنفا يشكّل انتهاكا صارخا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ويعكس كذلك تجاهلا سافرا لإرادة المجتمع الدولي. ومؤخرا، في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أدان مجلس الأمن بوضوح السياسات الاستعمارية الإسرائيلية غير القانونية، ودعا إلى وقفها الفوري وإلى تقيّد إسرائيل بالتزاماتها القانونية. بيد أن هذا الإجراء غير القانوني الأخير يبرهن على ازدراء إسرائيل التام للقانون ولإرادة المجتمع الدولي وللركائز الأساسية للسلام بناءً على الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وبدلاً من الالتزام بالسلام القائم على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية، بما يتواءم مع توافُق الآراء الدولي الذي تم التوصل له منذ أمدٍ بعيد، تختار إسرائيل كل مرة أن تنتهج سياسات غير قانونية وأحادية الجانب تهدف إلى ترسيخ احتلالها الاستعماري وتدمِّر القابلية الجغرافية لتطبيق حل الدولتين وتقوِّض الفرص المتاحة لتحقيق سلام عادل ودائم.

وتضطرُّنا آخر أعمال قامت بها إسرائيل في استهتار بالقانون إلى أن ندعو مرة أخرى إلى بذل كل ما أمكن من جهد، وفقا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل وضع حد للانتهاكات المنهجية التي ترتكبها إسرائيل ولحرمانها للشعب الفلسطيني من حقوقه، ومن أجل إعطاء دفع لإعمال حقوقه التي طال انتظارها، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي التمتع بالحرية في دولة مستقلة، ولتحقيق حل عادل ودائم لهذا الصراع. ولقد حان الوقت للتوقف عن التعامل مع إسرائيل على أنها دولة فوق القانون ولمحاسبتها عن انتهاكاتها وخروقاتها الجسيمة للقانون الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات فعالة لإنفاذ قرارات مجلس الأمن. وهذا أمر حتمي لوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للقانون الدولي وللحفاظ على الفرص المتاحة لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

وباسم منظمة المؤتمر الإسلامي، ونظرا للتجاوزات الإسرائيلية الخطيرة للقانون الدولي المذكورة أعلاه، أناشدكُم أن تبذلوا كل ما في وسعكم، في نطاق صلاحياتكم، لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويجب إجبار إسرائيل على وقف انتهاكاتها وعلى إلغاء جميع التدابير غير القانونية التي اتخذتها مؤخرا والتي تشكل تهديدا خطيرا على الوضع الهش أصلا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى إمكانية تحقيق السلام.

وستكون المساعي الحميدة التي ستبذلونها وتفاعلكم الإيجابي والاستباقي بشأن هذه المسألة الهامة موضع تقدير كبير.

وأرجو أيضا أن تتفضلوا بتعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مظفر **مدراخيموف**
السفير
الممثل الدائم
رئيس مجموعة سفراء الدول الأعضاء في منظمة
التعاون الإسلامي في نيويورك